الأمم المتحدة S/2011/322

مجلس الأمن

Distr.: General
23 May 2011
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ أيار/مايو ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأوجه انتباهكم إلى مسألة تثير قلق حكومتي.

ففي يوم ١٦ أيار/مايو ٢٠١١ في حوالي الساعة ٥/٥٠ بالتوقيت المحلي، حاولت سفينة مملوكة لماليزيا تسمى إم في فينش، ترفع العلم المولدوفي، اختبار الحصار البحري الإسرائيلي لقطاع غزة. وقد قامت بذلك في سياق عمل ممول من مؤسسة بيردانا العالمية للسلام، وهي منظمة شاركت في محاولات استفزازية سابقة لانتهاك الحصار البحري الإسرائيلي، من بينها حادثة الأسطول التي وقعت في أيار/مايو ٢٠١٠.

ووفقا لتقارير نشرت في الموقع الشبكي لمؤسسة بيردانا العالمية للسلام، غادرت السفينة إم في فينش ميناء بيريوس في اليونان يوم ١١ أيار/مايو ٢٠١١، حاملة حوالي ١٢ شخصا من جنسيات مختلفة. وزُعِم أن السفينة كانت تحمل حوالي ٧,٥ كيلومتر من مواسير مياه المجارير، قال ممولو ذلك العمل إنهم كانوا يريدون إيصالها إلى قطاع غزة، وهو ما يشكل انتهاكا للحصار البحري في المنطقة.

وبعد أن أعلن هؤلاء المسؤولون عن السفينة اعتزامهم خرق الحصار البحري لقطاع غزة – ورفضوا تحويل مسارهم بعد أن طلبت منهم قوات الدفاع الإسرائيلية ذلك، وهو ما جعلها تضطر إلى إنفاذ قرار فرض الحصار البحري. وبعد أن اتخذ هذا الإجراء ضد السفينة إم في فينش غيرت السفينة خط سيرها واتجهت إلى ميناء العريش في مصر.

وتثير هذه الأعمال قلقا بالغا في ضوء حالة الاضطرابات السائدة الآن في الشرق الأوسط. ولا يزال المتطرفون يحاولون استفزازنا في منطقتنا برا وبحرا، وهو ما يشكل تهديدا للسلام والاستقرار.

11-35131 (A) 250511 250511

الرجاء إعادة استعمال الورق

وواضح أن النية المبينة وراء هذا الاستفزاز خدمة أجندة سياسية لا النهوض بهدف إنساني. وكما هو معلوم على نطاق واسع، توجد آليات مقررة وقنوات مناسبة يمكن عن طريقها توصيل المساعدة الإنسانية إلى قطاع غزة، بما في ذلك عن طريق إسرائيل. وقد أعربت إسرائيل عن استعدادها لمناولة البضائع الإنسانية في ميناء أشدود ونقلها، من ثم، إلى قطاع غزة على أن يتم اخضاعها أولا للفحص الأمني. وتستخدم الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة الدولية تلك الآليات بصورة يومية لنقل مختلف البضائع، ومن بينها ما يتصل مباشرة بالمحارير ومعالجة المياه.

وقد اعترض العديد من القادة الدوليين، ومن بينهم ممثلون للأمم المتحدة، على الأعمال البحرية الاستفزازية التي تنتهك الحصار البحري الإسرائيلي، مشددين على ضرورة ألا ننقل الإمدادات الإنسانية إلى قطاع غزة إلا عن طريق القنوات القائمة. وعبر عدد كبير من أعضاء مجلس الأمن عن هذا الرأي خلال المناقشة الأخيرة التي أجراها المجلس حول الشرق الأوسط في ٢١ نيسان/إبريل ٢٠١١. فخلال تلك المناقشة، قال السيد ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ”إن السبيل الملائم لتلبية الاحتياجات في غزة يمر من خلال المعابر القانونية“.

وقد كتبنا في رسائل سابقة – على نحو ما أوضحته إسرائيل مرارا – إن المنطقة البحرية الواقعة غرب قطاع غزة تعتبر منطقة قتالية، وأن هناك حصارا بحريا – أعلنته إسرائيل رسميا في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ – ما زال ساريا في تلك المنطقة. وبناء على ذلك، فإن جميع السفن، بما في ذلك السفن المدنية، محظور عليها مطلقا دخول المنطقة المحاصرة.

وينبغي أن يرسل المجتمع الدولي إلى محركي تلك الاستفزازات رسالة لا لبس فيها مؤداها أن تلك الأعمال لا تؤدي سوى إلى زيادة التوترات في منطقتنا، والتشديد على أن الوسيلة الملائمة لنقل البضائع الإنسانية إلى قطاع غزة تمثل في إيصالها عن طريق القنوات المقررة. وإضافة إلى ذلك، نتوقع من جميع البلدان أن تحذر بالفعل مواطنيها من المخاطر التي تنطوي عنها مشاركتهم في تلك الاستفزازات الضارة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حاييم **واكسمان**

السفير

القائم بالأعمال المؤقت